تطور استصلاح الأراضى فى الجمهورية العربية المتحدة

الدكتور محمد بكر أحمد
وزير استصلاح الأراضى

« إن عمليات استصلاح الأراضى الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة ، إن الخضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل وينتهى الوصول إلى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه إلى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع ... » .

تلك كلمات الميثاق ، ميثاق عملنا الذى أعلنه القائد الخالد « جمال عبدالناصر » فى ٢١ مايو عام ١٩٦٢ .

والحديث عن استصلاح الأراضى يعود إلى عشرات السنين قبل ذلك التاريخ وإن كانت الفترة التى تلت عام ١٩٥٢ ، عام الثورة ، تعد حقيقة فترة التحول الجذرى فى عملية استصلاح الأراضى .

رقعتنا الزراعية تعد تقريبا ثابتة إذا ما قورنت بالجانب الآخر والمرتبط ارتباطا وثيقا بالأرض ، أعنى الكثافة السكانية . فالرقعة الزراعية تتزايد بمعدل متناقص ، سواء إذا أخذ فى الاعتبار المساحة المزروعة أو المساحة المحصولية . فبينما كانت المساحة المزروعة عام ١٩٣٧ حوالى ٥,٣ مليون فدان ، وصلت إلى حوالى ٥,٨ مليون فدان عام ١٩٤٧ ، وحوالى ٦ ملايين فدان فى عام ١٩٦٦ ... نفس المعدل يمكن ملاحظته بمتابعة أرقام المساحات المحصولية فى الأعوام ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٦ إذ بلغت المساحة المحصولية ٨,٤ ، ٩,٢ ، ١٠,٥ مليون فدان على التوالى .

والتوازن بين الرقعة المزروعة أو المساحة المحصولية وعدد السكان ، والذى يعبر عنه بنصيب الفرد ، هو بدوره يتناقص باستمرار، فبينما وصل نصيب الفرد من المساحة المزروعة ٠,٣٣ فدان عام ١٩٣٧ بلغ ٠,٣٠ فدان عام ١٩٤٧ ، وظل يتناقص حتى وصل إلى ٠,٢٠ فدان عام ١٩٦٦ ... نفس الشىء يمكن ملاحظته عند مقابلة نصيب الفرد من المساحة المحصولية ، فبينما كان ٠,٥٣ فدان عام ١٩٢٧ ، بلغ ٠,٤٨ فدان عام ١٩٤٧ ، وتناقص إلى أن وصل إلى ٠,٣٥ فدان فى عام ١٩٦٦ .

وتحقيق التوازن بين الكثافة السكانية والرقعة الزراعية هو هدفنا ، ولدينا فى سبيل تحقيق ذلك — من وجهة نظرنا كزراعيين — طريقان: التوسع الرأسى والتوسع الأفقى . والتوسع الرأسى كما نعلم ، وفى أبسط صوره ، هو رفع إنتاجية الأرض الزراعية فعلا عن طريق استخدام طرق وأساليب ثورية علمية فى الزراعة والتسميد واستخدام المبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور وتحسين التربة وغيرها. والتوسع الأفقى هو العمل على زيادة الرقعة المزروعة عن طريق إضافة مساحات جديدة من الأراضى المستصلحة .

وزيادة الرقعة المزروعة، والتى نسميها استصلاح الأراضى، عملية تحتاج إلى جهد ودراية وعمل جاد وشاق ، وهى عملية ليست مجرد تحويل الأراضى غير المنتجة إلى أرض منتجة للمحاصلات الزراعية ، إنما آفاق استصلاح الأراضى تمتد على جبهة واسعة ، وتبدأ بمرحلة البحث والدراسة لاختيار أنسب الأراضى الصالحة للاستصلاح والاستزراع عن طريق الحصر التصنيفى ودراسة اقتصاديات استصلاحها واستغلالها ، مع الأخذ فى الاعتبار الموارد المائية والتى تعد أحد العوامل الأساسية فى الانطلاق فى عملية الاستصلاح، ثم مرحلة تخطيط المشروعات وتصميمها وتنفيذها ، ثم هى معه حتى مرحلة التعمير الكامل لإقامة مجتمعات جديدة متكاملة تمثل مركزا حضاريا وتطويرا شاملا للريف ، بما يضمه من مراكز الخدمات المختلفة من مدارس ومستشفيات ومراكز الصناعات المعتمدة على الزراعة .

والسد العالى — أحد ثمرات الثورة — أحد الإنجازات التى جاهد فيها زعيمنا الخالد ، والذى أصبح رمزاً لإرادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه يعد

رمزا لإرادته فى إتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين ، لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الإقطاعى . والسد العالى — بالإضافة إلى مزاياه العديدة — يضمن توفير المياه اللازمة لزراعة مساحة ستة ملايين فدان ، بالإضافة إلى توفير مياه تكفى لزيادة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح حوالى ١ و٣ مليون فدان ، فضلا عن تحويل جميع أراضى الحياض إلى رى مستديم ، وضمان زراعة ما لا يقل عن ٧٥٠ ألف فدان أرزا سنويا .

وإذا تحدثنا بلغة الأرقام نجد أننا استصلحنا حتى عام ١٩٧٠ حوالى ٨٩١ ألف فدان ، ولكن كيف وصلنا إلى هذا الرقم ؟ هذا ما أود توضيحه بتناول تطور عملية استصلاح الاراضى فى الجمهورية العربية المتحدة .

قلت فى بداية حديثى إن الفترة التى تلت عام ١٩٥٢ هى فترة التحول الجذرى فى عملية استصلاح الأراضى ، وهى الفترة التى شهدت التطور العلمى المدروس فى استصلاح الأراضى فى الجمهورية العربية المتحدة . ففى فترة ماقبل عام ١٩٥٢ ، وبالتحديد مع إنشاء خزان أسوان وما أقيم على النيل وفروعه من قناطر ، بالرغم من أنه قد ترتب عليها توسع فى الرقعة الزراعية ، وزيادة فى المساحة المحصولية ، إلا أنه لم تكن هناك سياسة مدروسة للتوسع الأفقى . وبذلك لم تتجاوز المساحة المستصلحة والتى أضيفت إلى الرقعة الزراعية طوال الخمسين عاما السابقة على عام ١٩٥٢ مساحة ١٠٠ ألف فدان بمعدل سنوى لا يتجاوز الألفى فدان . هذا بالرغم من أن استصلاح هذه المساحة كان ميسوراً إلى حد كبير ، ولم تكن نتيجة لعمليات استصلاح بالمعنى الحقيقى ، والمشاهد الآن . وإنما كانت نتيجة توصيل مياه الرى إلى أراضى ممهدة ومستوية فى أغلب الأحيان والتى لاتحتاج إلى جهد يذكر . كما وأن استصلاح الأراضى فى هذه الفترة كان مقصوراً على جهود فردية ، ولكبار الملاك وبعض الشركات الخاصة المستغلة ، وتلك المساحات الجديدة المستصلحة كانت تضم إلى أملاكهم دون أن تساهم فى خلق المجتمع الجديد المتكامل الذى تهدف إليه الدولة حالياً ، والذى يعد من أهم أهداف وعملية استصلاح الأراضى . هذا بالإضافة إلى عدم وجود جهد منظم ، وتجنب حكومات ماقبل الثورة الدخول فى مجال استصلاح الأراضى .

نتنقل الآن إلى الفترة التى تلت عام ١٩٥٢ ، والتى تميزت بنظرة واعية لحدود وأبعاد التوسع الأفقى ، ولما لهذا المجال من أثر فى زيادة نسبة النمو الاقتصادى

والسماح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة ، أعنى زيادة السكان . إن الوصول إلى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى، والاجتماعى، ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد .

ولما كان عدم توفير الماء يعد من أحد العوامل التى قد تحد من التوسع فى استصلاح الأراضى ، فقد بدىء بعد عام ١٩٥٢ فى دراسة الموارد المائية المتاحة، وأجريت دراسات عديدة فى هذا الشأن منها إمكانية استخدام مياه المصارف مباشرة أو بعد خلطها بمياه عذبة فى غسيل وري الأراضى، وإمكانية الاستفادة بالمياه الجوفية ، خصوصاً فى الأراضى الصحراوية ، بالإضافة إلى مياه الأمطار . ولما كانت هذه الموارد كلها تعد محدودة فقد اتجه التفكير إلى الاستفادة الكاملة بمياه نهر النيل الذى يعد المصدر الرئيسى والأساسى لرى أراضينا الزراعية عن طريق إقامة السد العالى، الذى - كما ذكرت فى أول حديثى - سيمكننا من استصلاح مايربو على ١,٣ مليون فدان تضاف إلى مساحة أراضينا الزراعية .

وفى الحقيقة إن الفترة التى تلت عام ١٩٥٢ نستطيع أن نقسمها إلى فترتين : فترة تبدأ من عام ١٩٥٢ وتنتهى فى عام ١٩٦٠، وفترة أخرى تبدأ من حيث انتهت الفترة الأولى وتستمر حتى عام ١٩٧٠ . وقد أردت من هذا التقسيم أن أوضح التطور الذى حدث فى معدلات استصلاح الأراضى . وبالتالى المساحات التى تم استصلاحها، خصوصا وأن الفترة الأولى كان لها الأثر الكبير والفعال فى التخطيط للفترة الثانية .

وقد بلغت جملة المساحة التى تم استصلاحها فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ حوالى ٧٩ ألف فدان بمعدل سنوى حوالى تسعة آلاف فدان . وبالرغم من أن معدلات الاستصلاح السنوية فى هذه الفترة لم ترتفع إلى الحد المناسب ، إلا أن هذه الفترة كانت مجالا خصبا لاكتساب الخبرات الزراعية والهندسية والآلية والإدارية فى حقل كان يعتبر بكرا بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، ومن ثم انتشرت هذه الخبرات وأصبحت مدرسة لها الأثر الفعال فى تدريب وإعداد الفنيين والعمال فى مجال استصلاح الأراضى ، بالإضافة لما لهذه الفترة من أثر فعال فى إحداث التقدم والتطور الذى شوهد فى الفترة الثانية . فقد كان من آثار هذه الفترة وضع تخطيط شامل ومدروس فى مجال التوسع الأفقى ، فكانت الخطة

الخمسية الأولى والتى انتهت باستصلاح ٥٣٦,٤ ألف فدان ، والخطة الخمسية الثانية والتى انتهت باستصلاح مساحة ٢٧٥,٨ ألف فدان أخرى . هذا وقد تبين أيضا من خلال ذلك ضرورة إنشاء مؤسسات وهيئات وشركات ذات كيان مستقل للاضطلاع بمهام عمليات استصلاح الأراضى، وتنفيذ برامج خطتى التنمية فى مجال استصلاح الأراضى، لذلك فقد تم إنشاء وزارة استصلاح الأراضى وتبعتها هيئات ومؤسسات وشركات .

فتقوم الهيئة العامة لتعمير الأراضى بعمل التصميمات الخاصة بمشروعات استصلاح الأراضى، سواء المتعلق منها بشبكات الرى والصرف ، أو المرافق العامة مثل الشبكات الكهربائية ومحطات مياه الشرب وتخطيط القرى وإقامة الطرق .

بينما تقوم المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى عن طريق شركاتها الست بتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير وإعدادها للاستزراع .

وتتولى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة الإشراف على تنمية واستغلال هذه الأراضى للوصول بها إلى مرحلة الحدية الإنتاجية. وتباشر المؤسسة اختصاصاتها عن طريق عشرة قطاعات رئيسية منتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية .

وفى الوقت الذى تتولى فيه هذه المؤسسات والهيئات تنفيذ مشروعات استصلاح وتعمير الأراضى الواقعة داخل وادى النيل ، تقوم الهيئة العامة لتعمير الصحارى بمسئوليات استصلاح وتعمير الأراضى الصحراوية كمشروعات الوادى الجديد ووادى النطرون والساحل الشمالى الغربى .

وقد بلغت جملة المساحة التى تم استصلاحها فى الفترة التى تلت عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ حوالى ٨٩١ ألف فدان، منها حوالى ٧٩ ألف فدان تم استصلاحها فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ بمعدل حوالى ٩ آلاف فدان سنويا ، وحوالى ٨١٢,٢ ألف فدان تم استصلاحها فى الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٧٠ ، وبلغ ما تم استصلاحه منها خلال الخطة الخمسية الأولى حوالى ٣٦,٤ ألف فدان موزعة على السنوات ١٩٦١، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ وفقا للمساحات ٢٨,٢ ، ٨٩,٤ ، ١٢٢,٤ ، ١٥٩,٤ ، ١٣٧ ألف فدان على التوالى ، وبذلك ارتفع المعدل السنوى للمساحات المستصلحة خلال هذه الفترة إلى مايزيد عن ١٠٠ ألف فدان .

هذا وقد بلغت جملة ماتم استصلاحه خـــلال الخطة الخمسية الثانية حوالى ٢٧٥,٨ ألف فدان موزعة على السنوات ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠ وفقا للمساحات ١١٩,٦ ، ٥٦,١ ، ٣٤ ، ٤٥,١ ، ٢١ ألف فدان على التوالى .

وهنا يلحظ أن المعدل السنوى للاستصلاح قد انخفض من ١٠٠ ألف فدان خلال الخطة الخمسية الأولى إلى ٤٠ ألف فدان خلال الخطة الخمسية الثانية ، وهذا مرجعه إلى ظروف الحرب التى واجهت البلاد عام ١٩٦٧ مع إسرائيل والأمبريالية العالمية ، وما ترتب عليها من تخصيص أكبر قدر من استثماراتنا للمجهود الحربى وإلى القطاعات التى تخدمه وتدعمه .

وأود أن أنوه فى هذا المجال إلى واحد من أكبر مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة التى تشهدها جمهوريتنا هذه الأيام ، وهو مشروع استصلاح وتعمير ٣٠٠ ألف فدان غرب النوبارية ، والذى يقع بين ترعة النوبارية شرقا والعلمين غربا ، والذى يمثل أحد أوجه التعاون الاقتصادى والفنى بين شعبى الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية والذى وافقت فيه الحكومة السوفيتية على تمويل المشروع بتقديم المعونة الفنية والاقتصادية اللازمة ، وبانتهاء هذا المشروع نكون قد أضفنا إلى رقعتنا الزراعية مساحة تناهز المليون وربع المليون فدان لإمكان استغلالها فى رفع مستوى معيشة المواطنين .

وإحقاقا للحق ، وحتى أكون واضحا ، فإن دراسات مستفيضة وتخطيطا فنيا شاملا سبق أن تم وضعه لاستصلاح مساحة أخرى تزيد عن ٣٠٠ ألف فدان تقع بسهل جنوب بور سعيد وسهل الحسينية ، إلا أن العمل فى هذا المشروع أجل نظرا للظروف التى تمر بها البلاد . وبعد إزالة آثار العدوان وتطهير أراضينا من عدو مغتصب وانتصار شعوبنا ، سيتم تنفيذ استصلاح وتعمير هذا المشروع ليضيف إلى أرضنا الزراعية مساحة أخرى يمكن استغلالها فى الإنتاج الذى يعد المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية .

تلك كانت ملامح التجربة المصرية فى مجال استصلاح الأراضى والتطور الذى حدث فى هذا المجال . والله الموفق .

* * *